April 2007

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 18-22 يونيو/حزيران 2007

تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك
(روما، 5-9 مارس/آذار 2007)

	الصفحة
المسائل التي تستدعي اهتمام المجلس	3
	الفقرات
المقدمة	4-1
انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين لجنة الصياغة	7-5
افتتاح الدورة	9-8
الموافقة على جدول أعمال وترتيبات الدورة	11-10
سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة	23-12
إحياء سبل المعيشة والنهوض بها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في 2004	30-24
قرارات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك	42-31
قرارات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية	52-43
القضايا الاجتماعية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم	62-53
مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة الرصد والمراقبة والإشراف وتدابير دولة الميناء ووسائل أخرى	72-63
تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، بما فيها مصايد البحار العميقة	

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الأنترنت www.fao.org.

والمخلفات البحرية والمعدات المفقودة والمتروكة 82-73

تدعيم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأدائها بما يشمل حصيلة اجتماع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة عام 2007 89-83

برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 94-90

ما يستجد من أعمال 98-95

موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين 99

الموافقة على التقرير 100

إنّ اللجنة:

سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة

1- **اتفقت** على أنه، رغم إحراز تقدم في تنفيذ المدونة، لا يزال هناك المزيد مما يتعين على الأعضاء إجراؤه بصفة فردية وجماعية (الفقرة 13).

2- **اتفقت** على أن يتم إعداد خطوط توجيهية تقنية تتضمن أفضل الممارسات لدعم إعداد **خطط عمل وطنية للطيور البحرية**، من خلال عمل مشترك ومستمر بين المنظمة والهيئات والمنظمات المختصة أو من خلال مشاورة للخبراء، وهذا يتوقف على حجم التكلفة وما يتصل بذلك من اعتبارات (الفقرة 14).

3- **وافقت الرأي** على أنّ الجهود التي تُبذل لتنفيذ **خطة العمل الدولية المتعلقة بأسماك القرش** تتحسن، ولكن لا بد من إجراء المزيد من الأعمال المكثفة (الفقرة 15).

4- **أعادت التأكيد** على الروابط القائمة بين الإفراط في طاقة الصيد والمخصصات والإفراط في الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و**اتفقت** على أنه ينبغي للدول أن توائم **قدرتها على الصيد** مع مستويات الصيد المستدامة واتفقت على الحاجة إلى ضمان سرعة اتخاذ الإجراءات العاجلة المنصوص عليها في **خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد**، وعلى تيسير تنفيذها دون تأخير (الفقرة 16).

5- **اتفقت** على أنّ حالات حدوث **الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم** وحجمها لا تزال تشكا تهديداً خطيراً للاستدامة، وأنه ينبغي تناولها بطريقة شاملة (الفقرة 17).

6- **حثّت** منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة ارتباطها الاستباقي مع منظمة التجارة العالمية حتى يتسنى الارتقاء بفهم **قضايا دعم مصايد الأسماك** وأثرها المحتمل على استدامة الموارد وشجّعت المنظمة على مواصلة دراستها عن أثر **الدعم** على طاقة الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإدارة مصايد الأسماك، والتنمية المستدامة بطريقة تكون مكملة وليست ازدواجاً لعمل منظمة التجارة العالمية (الفقرة 18).

7- **رحّبت** بالمشورة المقدمة من الأمانة بأنها ستطرح على الدورة الحادية عشرة للجنة الموارد الوراثية بشأن الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2007 برنامج عمل عام متعدد السنوات، كما ستقدم طلباً للحصول على التمويل الخارجي **لإدارة الموارد الوراثية** في مصايد الأسماك والأحياء المائية (الفقرة 19).

8- **اتفقت** على ضرورة أن تقوم كل من **اللجنة الفرعية للأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك** على التوالي بتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق برصد تنفيذ المادتين 9 و11 من المدونة، على أن يتم تحديد الشكل العام وتواتر عمليات الرصد بمزيد من التفصيل بواسطة اللجنتين الفرعيتين في دورتيهما في 2008؛ وأن تشتمل تقارير اللجنة

الفرعية التي تقدم مستقبلاً إلى لجنة مصايد الأسماك على معلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هاتين المادتين (الفقرة 21).

9- **حثّت** المنظمة على ضمان مواصلة تأكيد دورها الريادي الدولي بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة المختصة بمصايد الأسماك و**اتفقت** على أنه يجب على المنظمة أن تحافظ على مكانتها الرفيعة في شؤون المصايد العالمية، حتى يندرج في إطارها النقاش الدائر في مختلف المنتديات التي تتناول مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الفقرة 23).

إحياء سبل المعيشة والنهوض بها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في 2004

1- **اتفقت** على **التقدم الملحوظ** في مجال إحياء قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنهوض به كما أشار إليه الأعضاء المتضررون، مع أنّ مزيداً من جهود إعادة الإعمار الإضافية لا تزال مطلوبة في مناطق عديدة (الفقرة 25).

2- **أقرّت** بالحاجة إلى معالجة موضوع وجود مستويات أعلى **لطاقات الصيد** مما كانت عليه قبل التسونامي في بعض المناطق التي حلّت بها الكارثة، بمساعدة المنظمة عند الطلب وذلك من خلال تصميم وتنفيذ ترتيبات مستدامة وفعّالة لإدارة مصايد الأسماك تتضمن القضاء تدريجيا على الإفراط في طاقة الصيد، وتراعى فيها الاعتبارات الخاصة بالرصد وفرص الوصول وسبل المعيشة (الفقرة 26).

3- **أبدت** قلقها بشأن قضايا **السلامة في البحار** عند استخدام سفن لا تستوفي المعايير القياسية، و**أوصت** بشدّة بأن تواصل المنظمة، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة المختصة الأخرى، مراقبة هذه المشكلة ومعالجتها بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة (الفقرة 27).

4- **رحّبت** بتركيز هذه البرامج التي يجب أن تحظى **بمزيد من الدعم الطويل الأجل** على ميادين معيّنة كرصد مصايد الأسماك وتقييمها، والتخطيط لمصايد الأسماك وبناء المؤسسات من أجل التنمية المستدامة وإدارة مصايد الأسماك، وإصلاح الموائل، والسلامة في البحار، وإحياء الهياكل الأساسية، وأنشطة ما بعد الصيد، وتنمية تربية الأحياء المائية (الفقرة 28).

5- **أوصت** بأن تعدّ المنظمة تقارير أكثر تفصيلاً عن **الدروس المستفادة** من أعمال الإحياء وإعادة الإعمار ما بعد التسونامي وأن تعمم النتائج على نطاق واسع لتعزيز القدرة على التأهّب (الفقرة 29).

قرارات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك

1- **أقرّت** تقرير الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك (الفقرة 32).

2- **أقرت** بأهمية **التتبّع** في تجارة الأسماك و**أعربت** عن رأي مفاده أن **خطط التتبع هذه لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم** ينبغي أن تكون متفقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية (الفقرة 34).

3- **رحّبت** بمذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة والاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البريّة و**أقرت** بقيمة العمل الذي يضطلع به **فريق الخبراء الاستشاريين المخصص التابع للمنظمة** في مجال استعراض أي من المقترحات المتصلة بتعديل مرفقات الاتفاقية وتقديم توصيات بشأنها؛ ولاحظت أنه ينبغي للمنظمة، بعد كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية، إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كانت توصيات فريق الخبراء الاستشاريين المخصص قد أخذت بعين الاعتبار، وفي حالة النفي، ما السبب في ذلك (الفقرة 35).

4- **أوصت** بأن تكثف المنظمة عملها المتصل بالشروط والمعايير الفنية الدنيا **لبطاقات التوسيم الإيكولوجي للمصايد الطبيعية الداخلية** في مشروع الخطوط التوجيهية الدولية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية، وذلك بالتوازي مع ما يماثله من عمل ممتاز بشأن المعايير الفنية الدنيا الموضوعة في الخطوط التوجيهية **لبطاقات التوسيم الإيكولوجي لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية** (الفقرة 36).

5- **اتفقت** على أنه ينبغي للمنظمة عقد مشاورة فنية لدراسة **الخطوط التوجيهية الفنية للتجارة الرشيدة في الأسماك** التي أعدتها مشاورة الخبراء عن الخطوط التوجيهية الفنية للتجارة الرشيدة بالأسماك التي عقدت في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 22 إلى 26 يناير/كانون الثاني 2007 (الفقرة 37).

6- **أقرّت** النتائج الصادرة عن تقرير أعدّته المنظمة عن العلاقة بين **تجارة الأسماك والأمن الغذائي** و**أوصت** المنظمة بمواصلة العمل في هذا المجال (الفقرة 38).

7- **أوصت** المنظمة بتقديم الخبرة والتعاون الفنيين في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية عن **الإعانات للمصايد** وبالتأهّب للمساعدة، متى دعت الحاجة، من أجل تنفيذ الضوابط التي ستفرض في المستقبل على إعانات المصايد (الفقرة 40).

8- **اتفقت** على أن جداول الأعمال المقبلة لاجتماعات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك ينبغي أن تكون استشرافية وأن تحاول التعرف على القضايا التجارية الناشئة (الفقرة 41).

قرارات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

1- **وافقت** على تقرير الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية (الفقرة 43).

2- **سلمت** بالأهمية المتزايدة **لقطاع الأحياء المائية** وضرورة العمل على تنميته بصورة مستدامة بطريقة رشيدة، و**أعادت تأكيد** الثقة التي توليها **للدور التنسيقي** الذي تقوم به المنظمة من أجل إعطاء دفعة إلى الأمام للبرنامج العالمي لتربية الأحياء المائية (الفقرة 44).

3- **رحبت** بالتغيير الذي حدث مؤخرا في **اسم** مصلحة مصايد الأسماك إلى مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة و**أكدت** على أهمية رصد **ميزانية** مناسبة بحيث يُخصص المزيد من الموارد للأنشطة المتصلة بالأحياء المائية (الفقرة 45).

4- **أبرزت** أهمية التصدي **للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتربية الأحياء المائية**، وتحسين عمليات **التخطيط**، و**تطوير السياسات** على المستويين القطري والإقليمي، وضمان تحقيق **سلامة الأغذية** و**الصحة البشرية**، وإعداد **أفضل الممارسات الإدارية**، و**منهجيات لتقييم المخاطر**، و**خطوط توجيهية لإدارة تربية الأحياء المائية بصورة أفضل** و**طلبت** من المنظمة اتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل إيلاء أولوية لتنفيذ **التوصيات** التي تقدمت بها اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية أثناء دورتها الثالثة، مشيرة بصفة خاصة إلى حاجة الأعضاء إلى **المساعدة الفنية** (الفقرة 46).

5- **أكدت** على ضرورة توافر **معلومات وبيانات** أفضل عن تربية الأحياء المائية دعما للتنمية المستدامة بالقطاع، و**وافقت** على **مشروع استراتيجية وخطة عمل لتحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية**، فضلاً عن مفهوم إنشاء **جماعة عمل لتنسيق إحصاءات الأحياء المائية** وطالبت بسرعة تنفيذ الاستراتيجية (الفقرة 47).

6- **وافقت** على ضرورة إيلاء أولوية قصوى **لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا**، وإنشاء برنامج خاص بدعم تمويلي من الميزانية العادية ومن خارجها بغرض تقديم مساعدة خاصة للبلدان الأفريقية لتمكينها من النفاذ إلى الخدمات المالية والأسواق، وزيادة الاستثمار في تربية الأحياء المائية إلى جانب تبادل المعارف والخبرات، ولاسيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب (الفقرة 48).

7- **طلبت** من المنظمة اتخاذ الإجراءات الملائمة عن طريق تنظيم حلقات عمل واجتماعات للخبراء لوضع **خطوط توجيهية تتعلق بشهادات الأحياء المائية** (الفقرة 49).

8- **أيدت** بشدة استمرار العمل من أجل تطوير **الشبكات الإقليمية لتربية الأحياء المائية في أفريقيا والأمريكتين** مثلما حدث بالنسبة لشبكة مراكز الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادي (الفقرة 50).

9- **رحبت** بالعمل المقترح بشأن **إدارة الموارد الوراثية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية** (الفقرة 51).

القضايا الاجتماعية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم

1- **شددت** على أنّه ينبغي تصميم السياسات وبرامج التنمية بما يلبي الاحتياجات المحددة في مواقع وبلدان وأقاليم معيّنة وأنواع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي يمكن أن تتراوح بين أنشطة الكفاف غير المنتظمة والعمليات التجارية على مدار السنة والتي تستهدف الأسماك المخصصة لأسواق التصدير (الفقرة 55).

2- **أقرّت** بأنّ التقدّم المحرز في تنفيذ **الصكوك الدولية لحقوق الإنسان** بما فيها الاتفاقات الخاصة بحقوق الملاحين و**ظروف العمل** في مصايد الأسماك هام جداً بالنسبة إلى المصايد الصغيرة والكبيرة الحجم على حدّ سواء وشددت على أنّ الاعتراف **بمبادئ حقوق الإنسان** واعتمادها من شأنهما المساعدة على القضاء على الفقر وتسهيل اعتماد ممارسات رشيدة في مصايد الأسماك (الفقرة 58).

3- **أعربت** عن دعمها **لاستراتيجية العمل** الواردة في الفقرة 23 من الوثيقة COFI/2007/6 والتي تجمع بين المصايد الرشيدة والتنمية الاجتماعية و**شددت** على الحاجة إلى اعتماد **نهج قائمة على الحقوق** لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم مع احترام مصالح أجيال الحاضر

والمستقبل وبما يضمن استدامة الموارد والحد من التعرض للمخاطر وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد لمجتمعات الصيد وللاقتصاد ككلّ (الفقرة 59).

4- **سلطت الضوء** على أهمية **تدابير الوقاية من الكوارث واحتواء تأثيراتها** وعلى **السلامة في البحار** للحد من تعرّض الصيادين والمجتمعات الساحلية للمخاطر (الفقرة 60).

5- **أخذت علماً** بالدعم القوي لتشكيل لجنة فرعية مخصصة تابعة للجنة مصايد الأسماك و/أو برنامج عمل خاص بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم بدعم من موارد من خارج الميزانية مخصصة لهذا الغرض و**اتفقت** على أهمية موضوع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وعلى ضرورة أن تواصل المنظمة عملها في هذا المضمار (الفقرة 61).

6- **رحّبت** باقتراح النرويج بأن تبحث المنظمة في إمكانية عقد مؤتمر دولي موسّع يركّز تحديداً على مصايد الأسماك الصغيرة الحجم على غرار مؤتمر حقوق الصيد عام 1999 ومؤتمر التشارك في الموارد السمكية عام 2006 (الفقرة 62).

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة الرصد والمراقبة والإشراف وتدابير دولة الميناء ووسائل أخرى

1- **أقرت** بأنه ينبغي إدراج كافة الجهات المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مثل سفن إعادة الشحن وسفن المعاونة، وملاك السفن المنتفعين، وكذلك سفن الصيد، في نطاق التدابير الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الفقرة 67).

2- **سلّمت** بالحاجة الماسة إلى وجود مجموعة شاملة من **التدابير من جانب دولة الميناء** و**أحاطت علماً** بالتأييد القوى لمقترح النرويج بوضع صك جديد ملزم قانونا يستند إلى المشروع النموذجي المتعلق بالتدابير التي يجب أن تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وخطط العمل القطرية المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و**أقرت** الجدول الزمني التالي:

- تنظيم **مشاورة خبراء** تعقد في النصف الثاني من عام 2007 لإعداد مشروع اتفاق؛
- عقد **مشاورة فنية** للانتهاء من إعداد نص الصك خلال النصف الأول من عام 2008 وعرض النص على الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2009 (الفقرة 68).

3- **أيدت** عقد **مشاورة للخبراء** لمواصلة تطوير مفهوم وضع **سجل عالمي شامل لسفن الصيد** حسبما جاء في دراسة الجدوى المقدمة من المنظمة (الفقرة 70).

4- **طلبت** من المنظمة النظر، رهنا بتوافر الأموال اللازمة، في إمكانية عقد **مشاورة للخبراء** لوضع معايير لتقييم أداء **دول العلَم** فضلا عن بحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تستوفي هذه المعايير (الفقرة 71).

5- **شجّعت** الأعضاء على الانضمام إلى **الشبكة الدولية الطوعية للرصد والمراقبة والإشراف** أو التعاون معها، والاستفادة من أعمالها، وتقديم الدعم لتحسينها، بوصفها أداة لتحسين الإنفاذ على الصعيد العالمي (الفقرة 72).

تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، بما فيها مصايد البحار العميقة والمخلفات البحرية والمعدات المفقودة والمتروكة

1- **حثت** المنظمة على إتمام **الخطوط التوجيهية الفنية بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في نهج النظام الإيكولوجي،** وعلى توزيعها في أقرب وقت ممكن (الفقرة 73).

2- **دعمت** المقترح الذي ينبغي من خلاله للمنظمة أن تجري دراسة بحثيّة للتعرف على القضايا الرئيسية المتعلقة **بتغير المناخ ومصايد الأسماك،** وأن تجري نقاشاً لمعرفة كيف يمكن أن تتكيف صناعة الصيد مع تغير المناخ، وأن تكون لها الريادة في إبلاغ الصيادين وواضعي السياسات بالتبعات المحتملة لتغير المناخ على مصايد الأسماك (الفقرة 76).

3- **وافقت** على ضرورة أن تقوم المنظمة بتنظيم **مشاورة للخبراء** في موعد أقصاه أغسطس/آب 2007، لإعداد **مشروع خطوط توجيهية فنية تتضمّن معايير لإدارة مصايد البحار العميقة في أعالي البحار،** على أن يتم الانتهاء منها أثناء **المشاورة الفنية** في يناير/ كانون الثاني أو فبراير/شباط 2008؛ و**اتفقت** على ضرورة أن تشمل الخطوط التوجيهية الفنية مقاييس ومعايير لتحديد النظم الأيكولوجية البحرية الهشة الواقعة خارج مناطق الاختصاص القطرية وأثر أنشطة الصيد على هذه النظم الأيكولوجية، وذلك لتسهيل اعتماد وتنفيذ تدابير الإدارة والصون من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وترتيباتها ودول العلم (وفقا للفقرتين 83 و 86 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/61/105) وأشارت إلى أن الفقرة 89 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يأتي على ذكر اجتماع للدول المعنية بمصايد البحار العميقة في أعالي البحار (الفقرة 77).

4- **اتفقت** على أن قضية **معدات الصيد المتروكة** هي قضية تهم المنظمة بوجه خاص و**طلبت** إلى المنظمة التشاور مع المنظمة البحرية الدولية في جهودها الرامية إلى تقييم الصكوك أو التدابير الدولية الحالية الخاصة **بالمخلفات البحرية** (الفقرة 78).

5- **شجّعت** المنظمة على استكمال **الخطوط التوجيهية الفنية المعنية بتصميم وتنفيذ واختبار المناطق البحرية المحمية** التي تعني الصيد فى أقرب فرصة (الفقرة 79).

6- **اتفقت** على ضرورة أن تقوم المنظمة، بالتعاون مع الأجهزة المختصة، بوضع **أفضل ممارسات الخطوط التوجيهية** لمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في تنفيذ **خطط العمل الدولية المتعلقة بطيور البحار** وعلى أنه ينبغي توسيع نطاق الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات كي تشمل معدات الصيد ذات الصلة الأخرى (الفقرة 80).

7- **وافقت** على ضرورة أن تواصل المنظمة عملها في مجال **رسم خرائط التنوع البيولوجي** كإسهام ضروري في تنفيذ نهج النظام الايكولوجي فى مصايد الأسماك بالتعاون مع اتفاقية للتنوع البيولوجي و**اتفقت** على أنه يتعيّن على المنظمة متابعة الطلب الوارد في (1) الفقرة 90 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء **قاعدة بيانات عالمية بشأن النظم الأيكولوجية البحرية الهشة في مناطق تتجاوز الولاية القطرية** وذلك بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة مثل الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و(2) الفقرة 87 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد **قائمة بالسفن المرخّص لها والتي تمارس الصيد في مصايد البحار العميقة في أعالي البحار** (الفقرة 81).

تدعيم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأدائها بما يشمل حصيلة اجتماع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة عام 2007

1- **أحيطت علما** من جانب اليابان بالاجتماع المشترك الذي عقدته خمس منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك مكلفة بمهمة إدارة أرصدة التونة، في مدينة كوبي باليابان في يناير/كانون الثاني 2007 (الفقرة 84).

2- **أشارت** إلى ضرورة أن تتسم عمليات استعراض أداء المنظمات الإقليمية والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بالشفافية (الفقرة 86).

برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

1- **أعلنت** عدم رضاها عن مستوى **الميزانية** المخصصة لمصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لأنه لا يتماشى مع أهمية عملها ومع تطلّعات المجتمع الدولي و**طلبت** بشدة إلى الأجهزة الرئاسية ذات العلاقة في المنظمة أن تخصص موارد إضافية للمصلحة (الفقرة 91).

2- **أشارت** إلى أنها تود أن تتسلم، كنتيجة طبيعية لذلك، تحليلاً لاحقاً وأي تحليلات أخرى عن الكيفية التي أُنفقت بها الميزانية الإجمالية لمصايد الأسماك في الفترة المالية السابقة، بما في ذلك العمل الميداني والعمل في مجال السياسات (الفقرة 92).

3- **أعادت التأكيد** على أهمية جميع **أنشطة** مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية و**شددت** على ضرورة أن يأخذ برنامج عمل المصلحة بالاعتبار **الأولويات** التي سلّطت لجنة مصايد الأسماك الضوء عليها في تقريرها (الفقرة 94).

المقدمة

1- عقدت لجنة مصايد الأسماك دورتها السابعة والعشرين في روما خلال الفترة من 5 إلى 9 مارس/آذار 2007.

2- وحضر الدورة 119 من الدول الأعضاء في اللجنة ومراقبون من 4 دول أعضاء أخرى في المنظمة والكرسي الرسولي وممثلون من خمس من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومراقبون من 61 منظمة دولية حكومية وغير حكومية .

3- وترد قائمة بأسماء المندوبين والمراقبين في المرفق باء.

4- وافتتح الدورة الرئيس المنتهية ولايته السيد Glenn Hurry (أستراليا). وقد شدد على ضرورة التعاون الدولي لاستدامة مصايد الأسماك وأكد على ضرورة أن تؤدي المنظمة دوراً أساسياً في مجال التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين لجنة الصياغة

5- انتُخب السيد A. Hettiarachchi (سري لانكا) بالإجماع رئيساً للجنة والسيد Z.S. Karnicki (بولندا) نائباً أول للرئيس.

6- وانتخب نواب الرئيس الآخرون من كل من السلفادور وآيسلندا وجمهورية إيران الإسلامية ونيوزيلندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

7- وانتخبت اللجنة السيد Julien Turenne (فرنسا) رئيساً للجنة الصياغة المؤلفة من الأعضاء التالين: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والجماهيرية العربية الليبية، وماليزيا، ونيوزيلندا، ونيجيريا، والنرويج، وتايلند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية .

افتتاح الدورة

8- ألقى السيد David A. Harcharik، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة كلمة أثناء الدورة، فذكّر بالاسم الجديد لمصلحة مصايد الأسماك (مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) مشدداً على أنّ هذه التسمية تُبرز بشكل أفضل التحديات الجديدة والإطار الأوسع للإصلاحات في المنظمة، ولا سيما الأهمية المتنامية لتربية الأحياء المائية. وسلّط الضوء أيضاً على أهمية تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وتحديد آليات واستراتيجيات تسهّل وتعزز تنفيذ المدوّنة باعتبارها صكاً متكاملاً موجهاً إلى جميع المعنيين بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويرد النص الكامل لبيانه في المرفق دال.

9- ثمّ ألقى السيد Efthimios Mitropoulos، أمين عام المنظمة البحرية الدولية، كلمة أثناء الدورة. فأثنى على العلاقات الطيّبة والتعاون الجيّد بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية باعتبارهما اثنتين من أبرز منظمات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون البحرية. وشدد على أهمية صكين وضعتهما المنظمة البحرية الدولية (اتفاقية تورمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد عام 1977 والاتفاقية الدولية المتعلقة بمعايير التدريب والترخيص والمراقبة لطواقم سفن الصيد عام

1995) ودعا الدول الحاضرة في الاجتماع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحرص على دخول هاتين الاتفاقيتين حيّز التنفيذ. ويرد النص الكامل لبيانه في المرفق هاء.

الموافقة على جدول أعمال وترتيبات الدورة

10- أخذت اللجنة علما بإعلان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الجماعة الأوروبية.

11- ووافقت اللجنة على جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني كما يرد في المرفق ألف بهذا التقرير. وترد قائمة بالوثائق التي عرضت على اللجنة في المرفق جيم.

سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة

12- عرضت الأمانة الوثيقة COFI/2007/2 وأشارت أيضا إلى ورقة "متاحة" تقدم تحليلا إحصائيا لردود الأعضاء في المنظمة على استبيان عام 2006. ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن معدل الرد من أجل هذا التقرير (37 في المائة) قد تحسن مقارنة بمعدل الرد من أجل التقرير الأخير (27 في المائة). وجري تشجيع الأعضاء على تحسين معدلات الإبلاغ.

13- وقدم العديد من الأعضاء معلومات عن التدابير التي اعتمدتها لتنفيذ المدونة، ملاحظين في حالات كثيرة أن المدونة أصبحت تشكل الآن الأساس للسياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بمصايد الأسماك. وأحيطت اللجنة علما بأن الأعضاء يبذلون جهودا لنشر المعلومات عن المدونة، ولا سيما في أوساط المصايد الصغيرة، كوسيلة لترسيخ تنفيذها وتحسين سبل العيش والأمن الغذائي. وتسعى المجموعات الإقليمية أيضا إلى تنسيق سياساتها وإجراءاتها الرامية إلى تعزيز تنفيذ المدونة. وقد أشار بعض الأعضاء إلى أن هذه الأنشطة تمتد أيضا لتشمل خطط العمل الدولية والاستراتيجية الرامية إلى تحسين المعلومات عن الحالة والاتجاهات في مجال الصيد الطبيعي (الاستراتيجية). وأقرت اللجنة بفائدة التعاون الإقليمي وأهميته لتيسير تنفيذ المدونة وما يتصل بها من صكوك. وبوجه عام، اتفقت اللجنة على أنه، رغم إحراز تقدم في تنفيذ المدونة، لا يزال هناك المزيد مما يتعين على الأعضاء إجراؤه بصفة فردية وجماعية.

14- وفيما يتعلق بتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك ومسألة الصيد الجانبي، انصب قدر كبير من اهتمام اللجنة على خطط العمل الدولية المتعلقة بالطيور البحرية والخطوط التوجيهية لخفض وفيات السلاحف البحرية. وأحاط عدة أعضاء اللجنة علما بما أحرزوه من تقدم في إعداد أو تنفيذ خطط العمل الوطنية للطيور البحرية. واتفق العديد من الأعضاء مع الرأي القائل إنه ينبغي للمنظمة أن تسعى، بالتعاون مع المنظمة الدولية لحياة الطيور، إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل الدولية للطيور البحرية عن طريق إعداد خطوط توجيهية تقنية تتضمن أفضل الممارسات لدعم إعداد خطط العمل الوطنية. واتفقت اللجنة على أن يتم إعداد الخطوط التوجيهية من خلال عمل مشترك ومستمر بين المنظمة والهيئات والمنظمات المختصة أو من خلال مشاورة للخبراء، وهذا يتوقف على حجم التكلفة وما يتصل بذلك من اعتبارات.

15- وبالمثل، أشار العديد من الأعضاء إلى ما يبذلونه من جهود من أجل إعداد خطط العمل الوطنية لتنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بأسماك القرش. وعرض بعضهم الخطوط العريضة للسياسات والممارسات التي تم وضعها لحظر صيد بعض أنواع أسماك القرش، وغير ذلك من التدابير التي تحظر قص زعانف أسماك القرش وإغراق جثثها، كوسيلة لتعزيز الاستدامة. واتفقت

اللجنة على أن الجهود التي تُبذل لتنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بأسماك القرش تتحسن، ولكن لا بد من إجراء المزيد من الأعمال المكثفة. وشرح بعض الأعضاء أيضا التدابير التي اعتمدوها لتنفيذ الخطوط التوجيهية لخفض وفيات السلاحف البحرية، مشيرين إلى أن استخدام أجهزة منع الصيد الجانبي أصبح إلزاميا بالفعل في غالبية مصايد الأسماك بالجر.

16- وجرى تناول مسألة طاقة الصيد، فذكر عدد من الأعضاء أن للإفراط في طاقة الصيد أهمية مماثلة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأكدوا من جديد الروابط القائمة بين الإفراط في طاقة الصيد والمخصصات والإفراط في الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وجرى إبراز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي للدول أن توائم قدرتها على الصيد مع مستويات الصيد المستدامة. واتفقت على الحاجة إلى ضمان سرعة اتخاذ الإجراءات العاجلة المنصوص عليها في خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد، وعلى تيسير تنفيذها دون تأخير. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه ينبغي، عند تناول مشكلة الإفراط في طاقة الصيد، مراعاة حق الدول النامية في إنشاء مصايد الأسماك الخاصة بها، فضلا عن حقها في المشاركة في مصايد أسماك أعالي البحار.

17- واتفقت اللجنة على أن حالات حدوث الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وحجمها لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للاستدامة، وأنه ينبغي تناولها بطريقة شاملة. وعرض العديد من الأعضاء مبادرات وتدابير وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من بينها إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن هذا النوع من الصيد. وأشار بعض الأعضاء أيضا إلى ما لديهم من برامج الرصد والمراقبة والإشراف، وإلى اعتماد النظم الإلزامية لرصد السفن التي اعتُبرت أدوات أساسية للسيطرة على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأبرز بعض الأعضاء أهمية القدرة على تتبع المنتج في بعض الحالات كوسيلة للحيلولة دون دخول الأسماك التي جري صيدها بطريقة غير قانونية دون إبلاغ ودون تنظيم إلى الأسواق الوطنية والدولية.

18- أشار عدد كبير من الأعضاء إلى الجهد الفني الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة بشأن أنشطة الدعم. وفي معرض تسليمهم بالدور المركزي الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية حثت اللجنة منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة ارتباطها الاستباقي مع منظمة التجارة العالمية حتى يتسنى الارتقاء بفهم قضايا دعم مصايد الأسماك وأثرها المحتمل على استدامة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك حثت اللجنة المنظمة على مواصلة دراساتها عن أثر الدعم على طاقة الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإدارة مصايد الأسماك، والتنمية المستدامة بطريقة تكون مكملة وليست ازدواجا لعمل منظمة التجارة العالمية.

19- رحبت اللجنة بالمشورة المقدمة من الأمانة بأنها ستطرح على الدورة الحادية عشرة للجنة الموارد الوراثية بشأن الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2007 برنامج عمل عام متعدد السنوات كما ستقدم طلبا للحصول على التمويل الخارجي لإدارة الموارد الوراثية في مصايد الأسماك والأحياء المائية. وأعربت اللجنة عن سعادتها بأن المدونة ستكون مرشدا لهذا العمل. وسيتم إخطار اللجنة أولا بأول بالتقدم المحرز في هذا الشأن.

20- أوصى مؤتمر استعراض اتفاق الأمم المتحدة بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية لعام 1995 الذي عقد في عام 2006 والقرار الأخير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مصايد الأسماك بأن تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز دورها فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات إحصائية عن مصيد الأسماك العالمي تتيح المعلومات اللازمة عن المخزونات ذات الصلة استنادا إلى المكان الذي تم فيه الصيد. وفى معرض التسليم بالدور الأساسي الذي تقوم به هيئات الصيد الإقليمية في مجال جمع البيانات المفصلة بغرض إدارة وتنسيق الدور الذي يقوم به فريق

العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك أحالت مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية هـذا الأمر إلى الدورة الثانية والعشرين لفريـق العمـل (روما، إيطاليـا، 26 فبراير/شباط – 2 مارس/آذار 2007) للنظر فيه. وقد أبلغ الرئيس اللجنة أن فريق العمل أوصى بضرورة أن تقوم المنظمة بتوحيد بيانات المصيد لأجهزة الصيد الإقليمية بحيث تدمج في قاعدة بيانات واحدة تحت الإشراف العام للفريق. وأوصى فريق العمل كذلك باستطلاع إمكانية استخدام بيانات نظم مراقبة السفن بالإضافة إلى برامج الرصد والمراقبة والإشراف وذلك للأغراض العلمية والإحصائية. وأعرب عدة أعضاء عن رأي مفاده أنه ينبغي جمع بيانات المصيد بطريقة تتيح التمييز بين المصيد الذي يتم جمعه في حدود المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وذلك الذي يتم جمعه خارجها، وأشاروا إلى الأقسام ذات الصلة من التقرير الذي اعتمده مؤتمر استعراض اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية لعام 1995. وأحاطت اللجنة علما بأن تنفيذ التغييرات الموضحة أعلاه سيكون بمثابة عبئا إضافيا في مجال جمع البيانات والإبلاغ عنها تتحمله الأعضاء كما سيكون له آثار مالية على المنظمة.

21- وافقت اللجنة على ضرورة أن تقوم كل من اللجنة الفرعية للأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك على التوالي بتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق برصد وتنفيذ المادتين 9 و 11 من المدونة على أن يتم تحديد الشكل العام وتواتر عمليات الرصد بمزيد من التفصيل بواسطة اللجنتين الفرعيتين في دورتيهما في 2008. كما اتفق أيضا على أن تشتمل تقارير اللجنة الفرعية التي تقدم مستقبلا إلى لجنة مصايد الأسماك على معلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هاتين المادتين. ولضمان استمرارية الإبلاغ ولتمكين اللجنة الفرعية من مباشرة مسؤولية الرصد والإبلاغ بمزيد من التفصيل فلن يطرأ أي تغيير على الاستبيان المتعلق بالمدونة لعام 2008. ولاحظت اللجنة أنه لم يطرأ أي تغيير على الترتيبات الحالية المتعلقة بالرصد والإبلاغ بالنسبة للمدونة وأنه سيستمر العمل بالإبلاغ كل سنتين .

22- وتوجه كثير من الأعضاء بالشكر للمنظمة لما تقدمه من مساعدة فنية بغرض دعم تنفيذ المدونة وما يتصل بها من صكوك، ولاسيما فيما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك الداخلية والبحرية والتطوير المستدام للأحياء المائية. وأكدوا على أهمية المادة 5 من المدونة، وطالبوا بأن يخصص جزء أكبر من ميزانية المنظمة لمصايد الأسماك والأحياء المائية حتى يتسنى تعزيز بناء القدرات وتحقيق الدعم المؤسسي في البلدان النامية.

23- ومع التسليم بتزايد عدد المنظمات المعنية بالأمور المتعلقة بمصايد الأسماك الدولية حثت اللجنة المنظمة على ضمان مواصلة تأكيد دورها الريادي الدولي بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة المختصة بمصايد الأسماك. واتفقت اللجنة على أنه يجب على المنظمة أن تحافظ على مكانتها الرفيعة في شؤون المصايد العالمية، حتى يندرج في إطارها النقاش الدائر في مختلف المنتديات التي تتناول مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية .

إحياء سبل المعيشة والنهوض بها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في 2004

24- عرضت الأمانة الوثيقة COFI/2007/3 والوثيقتين Inf.4 و7 المتصلتين بها وفي هذه الوثائق معلومات عن إحياء سبل المعيشة والنهوض بها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في 2004، بالإضافة إلى استجابة المنظمة لهذه الكارثة الطبيعية الكبرى.

25- وأعرب الأعضاء الذين لحقت بهم أضرار مباشرة جراء التسونامي عن تقديرهم للأسرة المانحة الدولية على المساعدة التي قدمتها لهم بعد هذا الحدث المأساوي وأثنوا على دعم المنظمة الفوري والمتواصل في مجالات تقدير الأضرار والاحتياجات والتخطيط للإحياء وإعادة الإعمار على نحو مستدام والتنسيق مع المانحين وتقديم مدخلات أساسية. واتفقت اللجنة على التقدم الملحوظ في مجال إحياء قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنهوض به كما أشار إليه الأعضاء المتضررون، مع أنّ مزيداً من جهود إعادة الإعمار الإضافية لا تزال مطلوبة في مناطق عديدة.

26- وأبدى العديد من الأعضاء قلقهم إزاء مستوى طاقة الصيد. فقد أصبح اليوم أعلى مما كان عليه قبل التسونامي في بعض المناطق التي حلّت بها الكارثة. وحدث هذا بشكل عرضي تماماً بسبب المساعدات الكثيفة وغير المنسقة للاستعاضة عن المدخلات وكنتيجة لارتفاع كفاءة المدخلات من السفن الجديدة. ونتيجة لذلك، صار هناك انشغال الآن بشأن مدى استدامة الموارد والمحافظة على سبل المعيشة بما أنّ مستويات طاقة الصيد ما قبل التسونامي كانت مرتفعة في الأساس بل ومبالغاً فيها في بعض الحالات. وأقرّت اللجنة بالحاجة إلى معالجة هذا الموضوع بمساعدة المنظمة عند الطلب وذلك من خلال تصميم وتنفيذ ترتيبات مستدامة وفعّالة لإدارة مصايد الأسماك تتضمن القضاء تدريجيا على الإفراط في طاقة الصيد، وتراعى فيها الاعتبارات الخاصة بالرصد وفرص الوصول وسبل المعيشة.

27- وأحيط الأعضاء علماً بأنّ مواصفات نسبة كبيرة من القوارب التي قدّمتها المنظمات العديدة المشاركة في المساعدة الطارئة والإحياء يمكن اعتبارها لا تستوفي الحد الأدنى من معايير السلامة. وأبدت اللجنة قلقها بشأن قضايا السلامة في البحار عند استخدام هذه السفن التي لا تستوفي المعايير القياسية، وأوصت بشدّة بأن تواصل المنظمة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختصة مراقبة هذه المشكلة ومعالجتها بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة .

28- وأطلعت اللجنة على الأولويات والبرامج التي وضعها بعض الأعضاء لمزيد من الدعم الطويل الأمد لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. وقد عبّروا عن تقديرهم للدور الذي تضطلع به وحدة التعاون والدعم الفني في المنظمة خاصة في ما يتعلّق بتقدير الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي. ورحّبت اللجنة بتركيز هذه البرامج على ميادين معيّنة كرصد مصايد الأسماك وتقييمها، والتخطيط لمصايد الأسماك وبناء المؤسسات من أجل التنمية المستدامة وإدارة مصايد الأسماك، وإصلاح الموائل، والسلامة في البحار، وإحياء الهياكل الأساسية، وأنشطة ما بعد الصيد، وتنمية تربية الأحياء المائية. وأطلع عدد من الأعضاء اللجنة على الدعم الذي يقدّمونه للبلدان المتضررة وعلى إمكانات توثيق عرى التعاون مع هذه البلدان ومع المنظمة.

29- وأوصت اللجنة بأن تعدّ المنظمة تقارير أكثر تفصيلاً عن الدروس المستفادة من أعمال الإحياء وإعادة الإعمار ما بعد التسونامي وأن تعمم النتائج على نطاق واسع لتعزيز القدرة على التأهّب. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى تحسين التنسيق مع المانحين، وإشراك الخبرات المحلية، والتركيز بقدر أكبر على المساعدة الفنية في مواجهة الكوارث الطبيعية الحادة، بينما ركّز غيرهم من الأعضاء على ضرورة أن تراعي الاستجابات القصيرة الأمد الاعتبارات الطويلة الأمد وذلك في مرحلة مبكرة من عملية الإحياء وإعادة الإعمار. وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى ضرورة تكييف الإجراءات المعتمدة في المنظمة كلما دعت الحاجة إلى الاستجابة لحالة طوارئ، بحيث تتيح المزيد من المرونة وزيادة سرعة الاستجابة .

31- عرض هذا البند كلّ من رئيس الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك والأمانة وجرت مناقشته استناداً إلى الوثائق COFI/2007/4 و Inf.4 و Inf.7 و Inf.8.

32- وإذ لاحظت اللجنة أنّ اللجنة الفرعية هي المنتدى الرئيسي لمناقشة قضايا التجارة الدولية بالأسماك، أقرّت تقرير الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك وأعربت عن تقديرها لما تقوم به من أعمال. وشكرت اللجنة حكومة أسبانيا على استضافتها للدورة ودعمها لها.

33- وأشارت اللجنة إلى أهمية التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية بالنسبة إلى البلدان النامية. وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة تقديم المنظمة للمشورة والمساعدة الفنية من أجل تحسين فرص وصول المصايد الصغيرة الحجم في البلدان النامية إلى الأسواق. وأبدى العديد من الأعضاء قلقهم بشأن ازدياد تعقيد شروط السلامة والجودة للأسماك والمنتجات السمكية وما يفرضه ذلك من أعباء على البلدان النامية حتى تمتثل لهذه الشروط.

34- وأقرت اللجنة بأهمية التتبّع في تجارة الأسماك. كما أشار العديد من الأعضاء إلى الحاجة إلى وضع خطط تتبّع مبسّطة وعملية للمصايد الصغيرة الحجم. وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أن هذه الخطط ينبغي أن تكون متفقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة. واقترح بعض الأعضاء عقد مشاورة فنية بشأن التتبع.

35- ورحّبت اللجنة بمذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة والاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البريّة. وأقرت اللجنة بقيمة العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الاستشاريين المخصص التابع للمنظمة في مجال استعراض أي من المقترحات المتصلة بتعديل مرفقات الاتفاقية وتقديم توصيات بشأنها. ولاحظت اللجنة كذلك أنه ينبغي للمنظمة، بعد كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية، إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كانت توصيات فريق الخبراء الاستشاريين المخصص قد أخذت بعين الاعتبار، وفي حالة النفي، ما السبب في ذلك. وأشار بعض الأعضاء إلى أن نشاط فريق الخبراء الاستشاريين يشكل جزءا من أعمال المنظمة الاعتيادية، وشددوا على أنه ينبغي تمويله من البرنامج العادي. وجرت الإشارة إلى أن من المهم للدول أن تضع للاتفاقية مواقف قطرية متسقة، تدعم أهداف صون مصايد الأسماك.

36- وفيما يتعلق بمشروع الخطوط التوجيهية الدولية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية، أوصت اللجنة بأن تكثّف المنظمة عملها المتصل بالشروط والمعايير الفنية الدنيا لبطاقات التوسيم الإيكولوجي للمصايد الطبيعية الداخلية. وينبغي أن يُضم هذا العمل إلى ما يماثله من عمل ممتاز بشأن المعايير الفنية الدنيا الموضوعة في الخطوط التوجيهية لبطاقات التوسيم الإيكولوجي لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية.

37- وأشارت اللجنة إلى عقد مشاورة للخبراء عن الخطوط التوجيهية الفنية للتجارة الرشيدة بالأسماك في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 22 إلى 26 يناير/كانون الثاني 2007. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي للمنظمة عقد مشاورة فنية لدراسة الخطوط التوجيهية الفنية للتجارة الرشيدة في الأسماك التي أعدتها مشاورة الخبراء.

38- وأقرّت اللجنة النتائج الصادرة عن تقرير أعدّته المنظمة عن العلاقة بين تجارة الأسماك والأمن الغذائي وأوصت المنظمة بمواصلة العمل في هذا المجال. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى إدارة فعالة لمصايد الأسماك من أجل دعم التجارة المستدامة والرشيدة.

39- وأشار العديد من الأعضاء إلى الحاجة إلى تنسيق وثائق المصيد، بما فيها عناصر التجارة، بغية تعزيز الامتثال لتدابير صون الموارد وإدارتها التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والقضاء على التجارة في منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

وأعرب العديد من الأعضاء عن رأي مفاده أنه ينبغي للمنظمة أن تعقد مشاورة خبراء لهذا الغرض، بحيث يتزامن موعدها مع الأعمال الجارية في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في هذا الشأن، وبخاصة الأعمال الجارية منذ عقد الاجتماع المشترك لمنظمات التونة في اليابان في يناير/كانون الثاني 2007.

40- وأشارت اللجنة إلى المفاوضات التي جرت في منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة إلى المصايد وأوصت المنظمة بتقديم الخبرة والتعاون الفنيين في المفاوضات الجارية وبالتأهّب للمساعدة، متى دعت الحاجة، من أجل تنفيذ الضوابط التي ستفرض في المستقبل على إعانات المصايد.

41- واتفقت اللجنة على أن جداول الأعمال المقبلة لاجتماعات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك ينبغي أن تكون استشرافية وأن تحاول التعرف على القضايا التجارية الناشئة.

42- وشكرت اللجنة ألمانيا على تكرّمها باستضافة الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك عام 2008.

قرارات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

43- قدم هذا البند رئيس الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية والأمانة وتمت مناقشته استنادا إلى الوثائق Cofi/2007/5 و Inf. 4, 7, 9. ووافقت اللجنة على تقرير اللجنة الفرعية وتوجهت بالشكر لحكومة الهند لاستضافتها للدورة وتقديم الدعم لها. وأعربت اللجنة بعد ذلك عن تقديرها للجهد الممتاز الذي قامت به اللجنة الفرعية والأمانة.

44- وسلمت اللجنة بالأهمية المتزايدة لقطاع الأحياء المائية وضرورة العمل على تنميته بصورة مستدامة بطريقة رشيدة، وأعادت تأكيد الثقة الذي توليه للدور التنسيقي الذي تقوم به المنظمة من أجل إعطاء دفعة إلى الأمام للبرنامج العالمي لتربية الأحياء المائية.

45- ورحبت اللجنة بالتغيير الذي حدث مؤخرا باسم مصلحة مصايد الأسماك إلى مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة وأكدت على أهمية رصد ميزانية مناسبة بحيث يُخصص المزيد من الموارد للأنشطة المتصلة بالأحياء المائية. كما طالبت بضرورة استطلاع إمكانية إنشاء حساب أمانة يخصص لتربية الأحياء المائية.

46- وأبرزت اللجنة أهمية التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتربية الأحياء المائية، وتحسين عمليات التخطيط، وتطوير السياسات على المستويين القطري والإقليمي، وضمان تحقيق الأمن الغذائي والصحة البشرية، وإعداد أفضل الممارسات الإدارية، ومنهجيات لتقييم المخاطر، وخطوط توجيهية لإدارة تربية الأحياء المائية بصورة أفضل. وطلبت اللجنة من المنظمة اتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل إيلاء أولوية لتنفيذ التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية أثناء دورتها الثالثة، مشيرة بصفة خاصة إلى حاجة الأعضاء إلى المساعدة الفنية.

47- وأكدت اللجنة على ضرورة توافر معلومات وبيانات أفضل عن تربية الأحياء المائية دعما للتنمية المستدامة بالقطاع، كما وافقت على مشروع استراتيجية وخطة عمل لتحسين المعلومات عن حالة واتجاهات تربية الأحياء المائية. كما وافقت أيضا على مفهوم إنشاء جماعة عمل لتنسيق إحصاءات الأحياء المائية وطالبت بسرعة تنفيذ الاستراتيجية.

48- ووافقت اللجنة على ضرورة إيلاء أولوية قصوى لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا، وإنشاء برنامج خاص بدعم تمويلي من خارج الميزانية بغرض تقديم مساعدة خاصة للبلدان الأفريقية لتمكينها من النفاذ إلى الخدمات المالية والأسواق، وزيادة الاستثمار في تربية الأحياء المائية إلى جانب تبادل المعارف والخبرات، ولاسيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

49- كما أكدت اللجنة على ضرورة أن يتبع إنتاج الأحياء المائية نهجاً يقوم على النظام الأيكولوجي لتربية الأحياء المائية وذلك عن طريق ممارسات مجدية اقتصاديا، ومستدامة بيئيا ومقبولة اجتماعيا، كما تم التأكيد على دور إصدار الشهادات وتحسين الممارسات الإدارية. وطلبت اللجنة من المنظمة اتخاذ الإجراءات الملائمة عن طريق تنظيم حلقات عمل واجتماعات للخبراء لوضع خطوط توجيهية تتعلق بشهادات الأحياء المائية. وأبدت تايلند والبرازيل استعدادهما لاستضافة حلقتي عمل في نهاية مارس/آذار 2007 في بانكوك وفي يوليو/تموز 2007 في مدينة برازيليا.

50- وأيدت اللجنة بشدة استمرار العمل من أجل تطوير الشبكات الإقليمية لتربية الأحياء المائية في أفريقيا والأمريكتين مثلما حدث بالنسبة لشبكة مراكز الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادي. وأكد عدد من الأعضاء على ضرورة تعيين خبير في تربية الأحياء المائية يتواجد في مكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

51- ورحبت اللجنة بالعمل المقترح بشأن إدارة الموارد الوراثية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأكد العديد من الأعضاء مجددا الحاجة إلى استحداث نظم للمعلومات وإصدار الشهادات لضمان ثقة المستهلك في منتجات تربية الأحياء المائية، مشيرة أيضا إلى القلق الذي أعرب عنه عدة أعضاء في اللجنة الفرعية بشأن خطط إصدار الشهادات غير الحكومية التي كثيرا ما أسفرت عن رفع التكاليف على المنتجين دون الحصول على فوائد تُذكر منها. وطلب بعض الأعضاء أن تقوم المنظمة بأعمال إضافية بشأن قضيتي نفايات الأسماك القليلة القيمة في الأعلاف المائية، وأسماك الزينة، وتأثير تغير المناخ على تربية الأحياء المائية.

52- وأكدت شيلى استعدادها لاستضافة الدورة الرابعة للجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في النصف الثاني من عام 2008. وأكدت تايلند عرضها استضافة الدورة الخامسة في عام 2010.

القضايا الاجتماعية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم

53- عرضت الأمانة الوثيقة COFI/2007/6. وأثنت اللجنة على الأمانة لتسليطها الضوء على أهمية معالجة القضايا الاجتماعية في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم من أجل تحسين سبل المعيشة، والحدّ من التعرض للمخاطر والفقر، والترويج لنظم فعالة ومنصفة لإدارة الموارد، وزيادة مساهمة القطاع في التنمية المحلية والقطرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظ العديد من الأعضاء أنّ مصايد الأسماك هذه هي الجهة المساهمة الرئيسية في الإنتاج القطري للأسماك وفي توليد الدخل وفرص العمل في قطاعات المصايد في بلدانهم. وأخذت اللجنة علماً بمداخلة مشتركة من 14 منظمة غير حكومية شددت على تثمين إقرار المنظمة بالوضع الاجتماعي لصيادي الأسماك والترحيب بها.

54- وإذ أقرّت اللجنة بالتنوع الكبير في الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لممارسات الصيد، لاحظت أنّ الصيادين في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم يعيشون ويعملون في

معظم الأحيان في ظلّ ظروف غير مستقرّة وعرضة للمخاطر. ويعود السبب في ذلك إلى عدم ضمان الحقوق الخاصة بالأرض وبالموارد السمكية، وإلى عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها كلياً، وإلى الإقصاء عن عمليات التنمية الأوسع نطاقاً بسبب ضعف الهياكل التنظيمية والتمثيل والمشاركة في اتخاذ القرارات. وأشار بعض الأعضاء إلى أنّه من غير الممكن التعامل مع النساء في مصايد الأسماك كمجموعة متجانسة في بعض البلدان. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنّ الفرصة المتاحة لصغار المنتجين والمجهّزين والمسوّقين للاستفادة من العولمة، بما يشمل التوسّع في تجارة الأسماك والمنتجات السمكية، تفوّت في معظم الأحيان بسبب عدم وجود فرص مناسبة للنفاذ إلى الأسواق والخدمات المالية والدراية والقدرة على استيفاء شروط أكثر تشدداً في مجالي الصحة والصحة النباتية. وكان هناك تشديد أيضاً على أنّ استدامة مصايد الأسماك هي شرط أساسي مسبق لاستدامة سبل معيشة صيادي الأسماك.

55- وشددت اللجنة على أنّه ينبغي تصميم السياسات وبرامج التنمية بما يلبي الاحتياجات المحددة في مواقع وبلدان وأقاليم معيّنة وأنواع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي يمكن أن تتراوح بين أنشطة الكفاف غير المنتظمة والعمليات التجارية على مدار السنة والتي تستهدف الأسماك المخصصة لأسواق التصدير. واقترح بعض الأعضاء مزيداً من الوضوح عند تحديد وتصنيف مختلف فئات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

56- واطلعت اللجنة على التجارب الإيجابية لعدد من البلدان لمراعاة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياسات التنمية القطرية والتقدم المشجّع باتجاه اعتماد نظم إدارة مشتركة وقائمة على المجتمع المحلي. ويُشجّع تشاطر الدروس المستفادة من هذه التجارب من خلال دراسات الحالة وعمليات التبادل بين بلدان الجنوب وبين صيادي الأسماك .

57- ودعا العديد من الأعضاء من أفريقيا الغربية والوسطى إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الإقليمي لسبل المعيشة المستدامة في مصايد الأسماك والذي نتجت عنه أمثلة ناجحة على أنشطة تهدف إلى الحد من الفقر وإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بشكل مستدام .

58- وأقرّت اللجنة بأنّ التقدّم المحرز في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بما فيها الاتفاقات الخاصة بحقوق الملاّحين وظروف العمل في مصايد الأسماك هام جداً بالنسبة إلى المصايد الصغيرة والكبيرة الحجم على حدّ سواء. وشددت اللجنة على أنّ الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان واعتمادها من شأنهما المساعدة على القضاء على الفقر وتسهيل اعتماد ممارسات رشيدة في مصايد الأسماك.

59- وأعربت اللجنة عن دعمها لاستراتيجية العمل الواردة في الفقرة 23 من الوثيقة COFI/2007/6والتي تجمع بين المصايد الرشيدة والتنمية الاجتماعية. وشددت على الحاجة إلى اعتماد نهج قائمة على الحقوق لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم مع احترام مصالح أجيال الحاضر والمستقبل وبما يضمن استدامة الموارد والحد من التعرض للمخاطر وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد لمجتمعات الصيد وللاقتصاد ككلّ. وهي تتطرّق إلى مبادئ حقوق الإنسان عامة عند تحديد حقوق الصيد وتوزيعها وتدعم تمكين مجتمعات الصيد من خلال الاندماج الاجتماعي والمساواة الجنسانية ضمن أنشطة الصيد والإمكانات الاجتماعية وبناء القدرات. وذكر عدد من الأعضاء أمثلة ناجحة على تدابير لبناء القدرات والتمكين بما يشمل برامج محو الأميّة والتدريب على القيادة وتعزيز منظمات الصيادين. وأشير أيضاً إلى استمرار كسب المنافع من التطورات التكنولوجية. وأبدى بعض الأعضاء قلقه بشأن قدرة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم على التخفيف من حدة الفقر بينما أعاد غيرهم من الأعضاء التأكيد على قناعتهم بأنّ مصايد الأسماك الصغيرة الحجم قادرة على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

60- ولاحظت اللجنة أنّه ينبغي لأي استراتيجية محلية أو قطرية محددة أن تقرّ بالأشكال التقليدية لحقوق الصيد والحيازة إن كانت موجودة أو إن وجدت في ما مضى وأن تستنير بأهداف محددة وبمؤشرات لقياس الأداء والتأثيرات الاجتماعية. واعتبرت أنه من الضروري حماية الفقراء من التأثيرات السلبية الناجمة عن التحول إلى إدارة قائمة على الحقوق لمصايد الأسماك في ما يتعلق بالنفاذ وبتوزيع الحقوق ومن خلال خلق فرص من خارج قطاع الصيد بما يشمل تربية الأحياء المائية. وأشارت إلى الحاجة إلى وجود سياسات مشتركة بين القطاعات تراعى فيها الاعتبارات الخاصة بالنظم الإيكولوجية وتستبق تأثيرات تغير المناخ وتستند إلى المادة 10 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في موضوع دمج مصايد الأسماك ضمن إدارة المناطق الساحلية. وجرى تسليط الضوء على تدابير الوقاية من الكوارث واحتواء تأثيراتها وعلى السلامة في البحار للحد من تعرّض الصيادين والمجتمعات الساحلية للمخاطر .

61- وبحثت اللجنة عدّة خيارات لإبراز مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بقدر أكبر في مداولاتها وفي برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة. وأخذت اللجنة علماً أيضاً بالدعم القوي من كثير من الأعضاء لتشكيل لجنة فرعية مخصصة تابعة للجنة مصايد الأسماك و/أو برنامج عمل خاص بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم بدعم من موارد من خارج الميزانية مخصصة لهذا الغرض. غير أنّ اللجنة اتفقت على أهمية موضوع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وعلى ضرورة أن تواصل المنظمة عملها في هذا المضمار. بينما أبرز غيرهم من الأعضاء أهمية مراعاة مشاغل المصايد الصغيرة الحجم في شتى جوانب مصايد الأسماك التي جرت مناقشتها في لجنة مصايد الأسماك والأجهزة الفرعية المختصة.

62- ورحّبت اللجنة باقتراح النرويج بأن تبحث المنظمة في إمكانية عقد مؤتمر دولي موسّع يركّز تحديداً على مصايد الأسماك الصغيرة الحجم على غرار مؤتمر حقوق الصيد عام 1999 ومؤتمر التشارك في الموارد السمكية عام 2006.

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة الرصد والمراقبة والإشراف وتدابير دولة الميناء ووسائل أخرى

63- عرضت الأمانة الوثيقتين COFI/2007/7 و Inf.12 وفى هذا الصدد ذكرت أنه لأغراض تسجيل وقائع هذا الاجتماع، رفضت جمهورية الأرجنتين قيام مجلس التوجيه البحري بإصدار شهادات للأسماك المسننة الباتاغونية المشار إليها في الفقرة 20 من الوثيقة COFI/2007/7 بالنظر إلى وجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جنوب جورجيا وجنوب ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة.

64- وذكرت الأمانة أيضا أنه لأغراض تسجيل وقائع هذا الاجتماع فإن الإشارة إلى التقرير المذكور في الحاشية 11 بالوثيقة COFI/2007/7 والحاشية 20 بالوثيقة COFI/2007/9-Rev.1 لا تعنى بأي شكل من الأشكال اعترافا أو قبولا من جانب أمانة المنظمة بأي تأكيد أو تعليق ورد في ذلك التقرير ويتعلق بالمنازعات على الأراضي.

65- وأشادت اللجنة بالمنظمة على هذه الورقة وتوجهت بالشكر للمنظمة لما تقوم به من أنشطة في مجال بناء القدرات لتعزيز تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتدعيم عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، فضلا عن تقديم المساعدة الفنية من أجل

إعداد خطط العمل القطرية المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبرامج الرصد والمراقبة والإشراف، ونظم مراقبة السفن، وحلقات العمل المتعلقة بدولة الميناء، ومبادرات أخرى. وجرى تشجيع المنظمة على مواصلة هذه الأنشطة كما تم تقديم طلبات مباشرة للحصول على المساعدة.

66- ووصف العديد من الأعضاء عمليات مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بأنها إحدى الأولويات القطرية المتقدمة بسبب ما تأتى به من نتائج عكسية اقتصادية وبيولوجية واجتماعية. وقدم عدد كبير من الأعضاء تقارير عن التقدم المُحرز بشأن الإنجازات القطرية أو الإقليمية، وإن اعترف الكثيرون منهم بأنه على الرغم من هذه الجهود الكبيرة فإن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يظل عقبة خطيرة أمام الاستدامة .

67- وأقرت اللجنة بأنه ينبغي إدراج كافة الجهات المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مثل المالكين المنتفعين لسفن الصيد وسفن إعادة الشحن وسفن المعاونة، وملاك السفن المنتفعين، وكذلك سفن الصيد، في نطاق التدابير الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النوع من الصيد يشكل أيضا قضية تتمثل في عدم امتثال الأطراف المتعاقدة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك لقواعد وتدابير منظماتها.

68- وفى معرض التسليم بالحاجة الماسة إلى وجود مجموعة شاملة من التدابير من جانب دولة الميناء، أحاطت اللجنة علماً بالتأييد القوى لمقترح النرويج بوضع صك جديد ملزم قانونا يستند إلى المشروع النموذجي المتعلق بالتدابير التي يجب أن تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وخطط العمل القطرية المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأقرت اللجنة الجدول الزمني التالي: تنظيم مشاورة خبراء تعقد في النصف الثاني من عام 2007 لإعداد مشروع اتفاق؛ وعقد مشاورة فنية للانتهاء من إعداد نص الصك خلال النصف الأول من عام 2008؛ وعرض النص على الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2009. وأكد العديد من الأعضاء أن الصك الجديد سيمثل الحد الأدنى من المعايير بالنسبة لدولة الميناء، مع توافر المرونة لاتخاذ تدابير أكثر صرامة، وشدد بعض الأعضاء على أن الصك ينبغي ألا يحيد عن أي تدابير أخرى متفق عليها من قبل مثل الحاجة إلى تخفيض الطاقة. وجرت الإشارة إلى أن النرويج أخطرت اللجنة بأنها مستعدة للمساهمة ماليا في العملية اللازمة في إطار المنظمة.

69- وذكر عدد كبير من الأعضاء أن استخدام الأقمار الصناعية في نظم مراقبة السفن يشكل أداة تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة في عمليات الرصد والمراقبة والإشراف مع ضرورة استخدامها مع أدوات أخرى تتعلق بالإشراف والإدارة. وفى إشارة إلى توصية مشاورة الخبراء لعام 2006 بشأن استخدام نظم الرصد وعمليات رصد مصايد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها باستخدام الأقمار الصناعية، أعرب العديد من الأعضاء عن رأي مفاده أنه لا حاجة إلى وضع صك جديد ملزم. وكان هناك تأييد للأنشطة الأخرى التي ستقوم بها المنظمة بما في ذلك: بناء القدرات، وبذل المزيد من الجهد بشأن تنسيق البيانات والتصميمات، وتحديث المطبوعات الفنية المتعلقة بنظم مراقبة السفن، وصياغة نصوص قانونية نموذجية .

70- وأيدت اللجنة عقد مشاورة للخبراء لمواصلة تطوير مفهوم وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد حسبما جاء في دراسة الجدوى المقدمة من المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إيضاح أهداف المشروع، ومراعاة التكاليف، ومتطلبات السرية، والحاجة إلى ربط هذا السجل

بمصادر المعلومات الأخرى الموثوق بها مثل السجلات القطرية والقوائم التي تعدها المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد.

71- وتحدث عدد من الأعضاء عن دول العلم غير المسؤولة. وطرح العديد من الأعضاء مسألة الحاجة إلى وضع معايير لتقييم أداء دول العلم فضلا عن بحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تستوفي هذه المعايير. واقتُرح عقد مشاورة للخبراء. وطُلب من المنظمة مواصلة النظر في هذه الإمكانية رهنا بتوافر الأموال اللازمة.

72- وجرى تشجيع الأعضاء على الانضمام إلى الشبكة الدولية الطوعية للرصد والمراقبة والإشراف أو التعاون معها، والاستفادة من أعمالها، وتقديم الدعم لتحسينها، بوصفها أداة لتحسين الإنفاذ على الصعيد العالمي .

تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، بما فيها مصايد البحار العميقة والمخلفات البحرية والمعدات المفقودة والمتروكة

73- أثناء المناقشة التي تلت عرض الوثيقة COFI/2007/8، كان هناك اتفاق واسع على أن نهج النظام الإيكولوجي هو الإطار المناسب والضروري لإدارة مصايد الأسماك، وأفاد العديد من الأعضاء عما يحرزونه من تقدم في تنفيذه. ورأى بعض الأعضاء أنه ينبغي لنهج النظام الأيكولوجي أن يستند إلى نظام وتدابير الإدارة الفعلية الراهنة، مع زيادة إدماج اعتبارات النظام الأيكولوجي باعتباره نمواً للمعارف والقدرات، دون الإخلال بتطبيق النهج التحوطي. وجرت الإشادة بما تبذله المنظمة من جهود لإشاعة الوعي بالحاجة إلى هذا النهج بين الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، وإلى تيسير تنفيذه. وجرى حث المنظمة على إتمام الخطوط التوجيهية الفنية بشأن الاعتبارات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية في نهج النظام الإيكولوجي، وعلى توزيعها في أقرب وقت ممكن. واقترحت حكومة النرويج، بالنيابة عن مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي، أن تتعاون المنظمة مع المجلس في التخطيط لعقد مؤتمر بشأن نهج النظام الإيكولوجي وتنفيذ هذا المؤتمر، مع التركيز على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والمؤسسية وانعكاساتها.

74- وطلب العديد من البلدان النامية دعما أكبر من المنظمة في مجال بناء القدرات، عن طريق التوعية والمساعدة الفنية المباشرة على الصعيد القطري، مع إيلاء العناية للقدرة المؤسسية المرتفعة اللازمة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. واقترح بعض الأعضاء أن تنظم المنظمة اجتماعات إقليمية لإتاحة تبادل المعلومات والخبرات. ورحب العديد من الوفود من إقليم أمريكا اللاتينية بما أعلنته شيلي من أنها ستنفذ برنامجا للدراسات الجامعية العليا يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذا النهج. وطلبت شيلي، مدعومة من عدد من الأعضاء، الدعم الفني من المنظمة في إعداد البرنامج .

75- وحث بعض الأعضاء المنظمة على إيلاء الاهتمام لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية كمنطقة ذات أولوية. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق من إغفال المنظمة للأهمية المحتملة للعلاقات بين المفترسات والفرائس في نهج النظام الإيكولوجي. وأكدت الأمانة أن التفاعلات داخل شبكة الأغذية شكلت اعتبارا في هذا النهج، كما هو مبين في الفقرة 46 من الوثيقة COFI/2007/8، وكما يتضح من المشاريع الميدانية، وأنه لا بد من تقييم الأولوية النسبية لمختلف القضايا، وفقا لكل حالة على حدة.

76- وطرح عدة أعضاء الحاجة إلى التصدي للتهديدات التي يفرضها تغير المناخ. وقُدم الدعم لمقترح ينبغي من خلاله للمنظمة: أن تجري دراسة بحثيّة للتعرف على القضايا الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ ومصايد الأسماك؛ وأن تجري نقاشاً لمعرفة كيف يمكن أن تتكيف صناعة الصيد مع تغير المناخ؛ وأن تكون لها الريادة في إبلاغ الصيادين وواضعي السياسات بالتبعات المحتملة لتغير المناخ على مصايد الأسماك.

77- أشار كثير من الأعضاء إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/61/105 ولاسيما الفقرات 80 إلى 91 وإلى أنه ينبغي للمنظمة أن تؤدي الأعمال بناء على الطلب بموجب هذا القرار. ووافقت لجنة مصايد الأسماك على ضرورة أن تقوم المنظمة بتنظيم مشاورة للخبراء في موعد أقصاه أغسطس/آب 2007، لإعداد خطوط توجيهية فنية بما في ذلك معايير لإدارة مصايد البحار العميقة في أعالي البحار، على أن يتم الانتهاء منها أثناء المشاورة الفنية في يناير/ كانون الثاني أو فبراير/شباط 2008. وقد تم تحديد هذا التوقيت لإتاحة الفرصة أمام المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وترتيباتها ودول العلم لوضع التدابير اللازمة بحلول المهلة المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 حسبما جاء في الوثيقة .A/RES/61/105 وأشار بعض الأعضاء إلى أنّ الإطار الزمني في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك والذي هو قيد الإعداد هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 وإلى أنّ التدابير المؤقتة التي سوف تتخذ يمكن أن تستند إلى معلومات مشاورة الخبراء. ويجب أن تشمل الخطوط التوجيهية الفنية مقاييس ومعايير لتحديد النظم الأيكولوجية البحرية الهشة الواقعة خارج مناطق الاختصاص القطرية وأثر أنشطة الصيد على هذه النظم الأيكولوجية، وذلك لتسهيل اعتماد وتنفيذ تدابير الإدارة والصون من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وترتيباتها ودول العلم (وفقا للفقرتين 83 و 86 من القرار). وأشير أيضاً إلى أن الفقرة 89 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يأتي على ذكر اجتماع للدول المعنية بمصايد البحار العميقة في أعالي البحار. وأبلغت اليابان الاجتماع أنها ستتيح الأموال اللازمة لهذه الأنشطة. كما أبلغت آيسلندا الأعضاء بأنها مستعدة للمساهمة بمبلغ يصل إلى 000 100 دولار. ودعا بعض الأعضاء إلى وقف الصيد في مصايد البحار العميقة في أعالي البحار ريثما يجري تقييم تأثيرات أنشطة المصايد على هذه النظم الإيكولوجية.

78- أشار العديد من الأعضاء إلى المشاكل المترابطة وهي المخلفات البحرية ومعدات الصيد المفقودة أو المتروكة. وتم الاتفاق على أن قضية معدات الصيد المتروكة هي قضية تهم المنظمة بوجه خاص. وكان هناك تأييد واسع النطاق لاقتراح يفيد بضرورة أن تقوم المنظمة بعقد مشاورة للخبراء تتعلق بتوسيم معدات الصيد على الرغم من أن بعض الأعضاء ذكروا أن هذا الموضوع لم يناقش بشكل كامل في لجنة مصايد الأسماك واقترحوا أن الموضوع يستحق أن يكون بندا كاملا من بنود جدول أعمال الدورة القادمة للجنة مصايد الأسماك. وطلب إلى المنظمة التشاور مع المنظمة البحرية الدولية في جهودها الرامية إلى تقييم الصكوك أو التدابير الدولية الحالية الخاصة بالمخلفات البحرية.

79- أعادت لجنة مصايد الأسماك التأكيد على دور المناطق البحرية المحمية في صون التنوع البيولوجي وإدارة مصايد الأسماك. ورأى العديد من الأعضاء ضرورة أن يستند إنشاء المناطق البحرية المحمية إلى أفضل المعلومات العلمية وغير العلمية المتاحة وأن تكون مصممة تصميما جيدا وتنفذ بعناية بالاشتراك الكامل من جانب جميع أصحاب الشأن. وذكر أن المناطق البحرية المحمية هي إحدى الأدوات ويجب استخدامها إلى جانب أدوات إدارة ملائمة أخرى وقد استحثت المنظمة على استكمال الخطوط التوجيهية الفنية المعنية بتصميم وتنفيذ واختبار المناطق البحرية المحمية في ما يتعلق بالصيد في أقرب فرصة.

80- سلمت لجنة مصايد الأسماك بأن المصيد الثانوي هو مصدر قلق كبير في كثير من مصايد الأسماك. واتفقت على ضرورة أن تقوم المنظمة، بالتعاون مع الأجهزة المختصة، بوضع أفضل ممارسات الخطوط التوجيهية لمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في تنفيذ خطط العمل الدولية المتعلقة بطيور البحار وعلى أنه ينبغي توسيع نطاق الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات كي تشمل معدات الصيد ذات الصلة الأخرى. ورأى العديد من الأعضاء أنّ هيئة صيانة الموارد الحية البحرية في القطب الجنوبي والإتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء والمنظمة الدولية للطيور هي من أبرز الأجهزة المختصة في هذا المجال.

81- وافقت لجنة مصايد الأسماك على ضرورة أن تواصل المنظمة العمل في رسم خرائط التنوع البيولوجي كإسهام ضروري في تنفيذ نهج النظام الأيكولوجي في مصايد الأسماك بالتعاون مع اتفاقية للتنوع البيولوجي. واتفق أيضا على متابعة الطلب الوارد في (1) الفقرة 90 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن النظم الأيكولوجية البحرية الهشة في مناطق تتجاوز الولاية القطرية وذلك بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة مثل الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و(2) الفقرة 87 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد قائمة بالسفن المرخّص لها والتي تمارس الصيد في مصايد البحار العميقة في أعالي البحار.

82- أعرب عدد كبير من الأعضاء عن قلقهم بشأن الأمان في البحار لسفن الصيد، ولاسيما سفن الصيد الصغيرة الحجم. كما استحثت المنظمة أيضا على مواصلة التعاون مع المنظمة البحرية الدولية واقترح ضرورة قيام المنظمة بوضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات لتحقيق الأمان في البحار وأن تنظر لجنة مصايد الأسماك في وضع خطة عمل دولية في هذا الشأن.

تدعيم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأدائها بما يشمل حصيلة اجتماع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة عام 2007

83- عرضت الأمانة الوثيقة COFI/2007/9 Rev.1. كما ذكّرت الأمانة في مقدمتها بالملاحظات التي سبق أن أبدتها بالنسبة إلى الحاشية 20 في هذه الوثيقة. وأبرزت الدور الإداري الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والدور الاستشاري الذي تؤديه أجهزة المصايد الإقليمية. وجرت الإشارة إلى إدراك الحاجة إلى تعزيز فعالية هذه المجموعات وزيادتها، والإشارة إلى أن الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك قد طلبت تقييم هذه المنظمات .

84- وأحاطت اليابان اللجنة علما بالاجتماع المشترك الذي عقدته خمس منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك مكلفة بمهمة إدارة أرصدة التونة، في مدينة كوبي باليابان في يناير/كانون الثاني 2007. وكان الهدف من عقد الاجتماع دراسة سبل تشجيع التعاون بين المنظمات الإقليمية الخمس بما يتعدّى إطار عمل كل منها. وقد اعتُمد مسار للعمل يتضمّن مجالات العمل والتحديات الرئيسية بالإضافة إلى إجراءات المتابعة من جانب المنظمات الإقليمية الخمس لإدارة أسماك التونة والأعضاء فيها. ورغم أن مسار العمل غير إلزامي، فقد أعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم الكامل له.

85- وأيّد العديد من الأعضاء فكرة عقد مزيد من الاجتماعات المشتركة بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من غير مصايد التونة لكن التي لديها نفس المهام والأهداف، بما في ذلك تلك المسؤولة عن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وطُلب من المنظمة أن تضطلع بدور في تقديم المساعدة والمشاركة والمشورة في هذه العملية .

86- وأكد الأعضاء على أهمية إجراء عمليات استعراض لأداء المنظمات الإقليمية والأجهزة الإقليمية. وشدد عدة أعضاء على ضرورة التوصل إلى معايير مشتركة لتقييم الوظائف والواجبات الرئيسية في موازاة الإقرار بالحاجة إلى المرونة في كل من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد والأسماك وأجهزة المصايد الإقليمية كي تتخذ قراراتها بشأن منهجية عمليات الاستعراض ومعاييرها وتواترها. وأشارت اللجنة أيضاً إلى ضرورة أن تتسم عمليات الاستعراض بالشفافية وأوصى بعض الأعضاء بأن يشارك في فرق الخبراء أعضاء من الخارج ومن الداخل أيضاً .

87- وأشار بعض الأعضاء إلى عمل "فريق الخبراء الرفيع المستوى المستقلّ لوضع نموذج من أجل تحسين إدارة المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك" الذي يستضيفه معهد Chatham House والذي يمكن أن يساعد المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأجهزة المصايد الإقليمية عند إجراء عمليات الاستعراض.

88- وأكد عدة أعضاء أنه يتعين إيلاء العناية الواجبة لحقوق البلدان النامية واحتياجاتها، بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة وبالأخصّ لتسهيل مشاركتها بالكامل في أعمال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأجهزة المصايد الإقليمية .

89- وطلب العديد من الأعضاء أن تواصل المنظمة دعم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأجهزة المصايد الإقليمية، وأن تواصل أعمالها بشأن القضايا التي تهمها، مثل الطاقة المفرطة، وتحسين الإحصاءات عن الأساطيل، وقضيتي "البلدان التي تقوّض كفاءة المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك" والسفن التي ترفع "أعلام عدم الامتثال". وطلب عدد من الأعضاء أن تتعاون المنظمة مع أعضاء هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي لإيجاد حلّ يضمن فعالية واستمرارية الأنشطة التي تنفذها هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.

برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

90- عرضت الأمانة البند 12 من جدول الأعمال استناداً إلى الوثيقتين COFI 2007/10 و COFI 2007/Inf. 6، وسلّطت الضوء على التغيرات البارزة في البرنامج وفي هيكله في آن معاً. وأوضحت في هذا الصدد أن خفض عدد الكيانات البرامجية لا يعبر عن خفضٍ في حجم العمل بل عن توحيد لتلك الكيانات البرامجية وتنسيق لها.

91- وأعلنت اللجنة عدم رضاها عن مستوى الميزانية المخصصة لمصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لأنه لا يتماشى مع أهمية عملها ومع تطلّعات المجتمع الدولي. وطلبت بشدة إلى الأجهزة الرئاسية ذات العلاقة في المنظمة أن تخصص موارد إضافية للمصلحة. وأكد بعض الأعضاء أهمية أن يحاط الممثلين القطريين في الاجتماعات المقبلة لهذه الأجهزة الرئاسية علماً، على النحو الملائم، بالموقف. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى نتائج وتوصيات التقييم الخارجي المستقل الجاري الآن.

92- وأشارت اللجنة إلى أنها تود أن تتسلم، كنتيجة طبيعية لذلك، تحليلاً لاحقاً وأي تحليلات أخرى عن الكيفية التي أُنفقت بها الميزانية الإجمالية لمصايد الأسماك في الفترة المالية السابقة. وتحتاج اللجنة إلى هذه المعلومات لكي تفهم، على نحو أفضل، الاتجاهات في سياق التخطيط ولكي يتسنى لها أن تطرح تساؤلات تساعد على فهم أوجه الخطر على البرنامج. ويتضمن ذلك كلاً من العمل الميداني والعمل في مجال السياسات.

93- وشدد العديد من الأعضاء على أهمية تمويل الأنشطة الرئيسية للمصلحة من الميزانية العادية. وفي هذا الإطار، أبدوا قلقهم إزاء ارتفاع نسبة التمويل من خارج الميزانية لدعم تلك

الأنشطة. وأشار عدد من الأعضاء إلى أنهم بحاجة إلى تقرير مفصل أكثر عن هذا النوع من التمويل لضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة .

94- وإذ أعادت اللجنة التأكيد على أهمية جميع أنشطة مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فإنها شددت على أن ضرورة أن يولي برنامج عمل إدارة مصايد الأسماك العناية الواجبة للأولويات التي أبرزتها اللجنة في الفقرات السابقة.

ما يستجد من أعمال

95- أبلغت مملكة الدانمرك اللجنة بأنّ جزر فيرويه قررت طلب الانتساب إلى العضوية في المنظمة، وبأنّ الممثلية الدائمة للدانمرك لدى المنظمة اتصلت بأمانة المنظمة من أجل إعداد طلب رسمي تقدّمه حكومة الدانمرك نيابة عن جزر فيرويه.

96- وأشارت اللجنة إلى الدور النشط الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية لمواصلة الترويج لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الرشيدة والمستدامة حول العالم. وشددت على الحاجة إلى استحداث عملية عادلة ومنصفة ضمن إطار لجنة مصايد الأسماك لتشجيع الحوار بين الأعضاء والمنظمات غير الحكومية .

97- ولاحظت اللجنة مع الأسف أن الدورة السابعة والعشرين للجنة هي آخر دورة يشارك فيها السيد Serg Garcia، مدير شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، قبل تقاعده. وأشادت به اللجنة وأعربت عن خالص تمنياتها وشكرها لمساهمته البارزة وعمله الممتاز.

98- وأُبلغت اللجنة بأن السيد Glenn Hurry (أستراليا) سيتقاعد في المستقبل القريب وأعربت له عن تقديرها لمساهمته المميزّة في عمل اللجنة.

موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين

99- أتفق على أن تجتمع اللجنة في روما في الفصل الأول من عام 2009. على أن يحدد المدير العام الموعد النهائي بالتشاور مع رئيس اللجنة.

الموافقة على التقرير

100 وُوفق على التقرير في 9 مارس/آذار 2007 .

المرفق ألف

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- الموافقة على جدول الأعمال وعلى ترتيبات الدورة

3- انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين لجنة الصياغة

4- سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجيا ذات الصلة

5- إحياء سبل المعيشة والنهوض بها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في 2004

6- قرارات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، سانتياغو دي كومبوستيلا، أسبانيا، 30 مايو/أيار – 2 يونيو/حزيران 2006

7- قرارات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنا مصايد الأسماك، نيودلهي، الهند، 4-8 سبتمبر/أيلول 2006

8- القضايا الاجتماعية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم

9- مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة الرصد والمراقبة والإشراف وتدابير دولة الميناء ووسائل أخرى

10- تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، بما فيها مصايد البحار العميقة والمخلفات البحرية والمعدات المفقودة والمتروكة

11- تدعيم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأدائها بما يشمل حصيلة اجتماع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة عام 2007

12- برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

13- ما يستجد من أعمال

14- موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

15- الموافقة على التقرير

المرفق باء

قائمة المندوبين والمراقبين

يمكن الحصول على القائمة المفصّلة للمندوبين والمراقبين (الأسماء والعناوين) من:

أمين
لجنة مصايد الأسماك
مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
الغرفة F-412؛ هاتف داخلي: 52847

حضر الدورة:

الأعضاء في اللجنة (19)

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
أستراليا
أذربيجان
البحرين
بنغلاديش
بلجيكا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
بوروندى
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلي
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستاريكا
كوت ديفوار
كرواتيا
قبرص
جمهورية الكونغو الديمقراطية
الدانمرك
دومينيكا
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
اثيوبيا
الجماعة الأوروبية
فنلندا
فرنسا
غابون
ألمانيا
غانا
اليونان
غرينادا
غواتيمالا
غينيا
غينيا بيساو
هندوراس
المجر
آيسلندا
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
كينيا
الكويت
لاتفيا
ليبيريا
الجماهيرية العربية الليبية

ليتوانيا
مدغشقر
ملاوي
ماليزيا
ملديف
مالى
موريتانيا
موريشيوس
المكسيك
موناكو
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
النرويج
سلطنة عُمان
باكستان
بنما
بابوا غينيا الجديدة
بيرو
الفلبين
بولندا
البرتغال
قطر
جمهورية كوريا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
سيشيل
سيراليون
سلوفاكيا
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
أسبانيا
سري لانكا
سورينام
السويد
الجمهورية العربية السورية
تايلند
تونغا
تركيا
أوكرانيا
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا
فييت نام
اليمن
زامبيا
زمبابوي

المراقبون من الدول الأعضاء في المنظمة (4)

أنتيغوا وباربودا
ميانمار
سانت كيتس ونيفيس
تونس

المراقبون الدائمون في المنظمة (1)

الكرسي الرسولي

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (5)

المنظمة البحرية الدولية

أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة
الأمم المتحدة
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية (32)

الاتحاد الأفريقي
وكالة الإدارة والتعاون بين السنغال وغينيا
اتفاق حفظ طائري القطرس والنوء
مؤتمر البلدان الأفريقية الأطلسية عن المصايد: المؤتمر الوزاري عن التعاون في مجال المصايد بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي
برنامج خليج البنغال
منظمة قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية في بلدان أمريكا الوسطى
مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية لمنتجات المصايد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية لمنتجات المصايد في المنطقة العربية
هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي
الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف
الهيئة الاقتصادية للماشية واللحوم والموارد السمكية في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط
هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي
هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية
المنظمة الحكومية الدولية لمعلومات التسويق وخدمات التعاون بالنسبة إلى منتجات المصايد في أفريقيا
الهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي
المجلس الدولي لاستكشاف البحار
المنظمة الدولية لتنمية المصايد في أوروبا الوسطى والشرقية
منظمة مصايد أسماك بحيرة فكتوريا
جامعة الدول العربية
شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادي
مجلس وزراء بلدان الشمال
هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي
منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الهيئة الدائمة لجنوب المحيط الهادي
أمانة جماعة المحيط الهادي
هيئة مصايد أسماك جنوب شرق الأطلسي
وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادي
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
هيئة المصايد الإقليمية الفرعية
هيئة مصايد أسماك غرب ووسط المحيط الهادي

المراقبون من المنظمات الدولية غير الحكومية (29)

Birdlife International
التحالف من أجل اتفاقات صيد عادلة
تجمّع شركات الصيد في البلدان الثالثة
العمل الدولي البيئي في العالم الثالث
المكتب الأوروبي للصون والتنمية
اتحاد منتجي الأحياء المائية في أوروبا
المؤسسة الدولية لمجلس تنمية مصايد الأسماك
مؤسسة غرينبيس الدولية
التحالف النسائي الدولي
الرابطة الدولية للاقتصاديين الزراعيين
التحالف الدولي لاتحادات مصايد الأسماك

التجمّع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك
الاتحاد الدولي لرياضة صيد الأسماك
الاتحاد الدولي للتدبير المنزلي
المنظمة الدولية للمساحيق السمكية وزيت السمك
المؤسسة الدولية لصون الموارد الطبيعية
الصندوق الدولي لرعاية الحيوان
لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية
الاتحاد الدولي لعمال النقل
مجلس التوجيه البحري
Oceana
Redmanglar Internacional
Seas at Risk
Traffic International
الاتحاد العالمي لصون الطبيعة
الاتحاد العالمي لنقابات العمال
المنتدى العالمي لصيادي الأسماك والعاملين في قطاع الصيد
المنتدى العالمي للصيادين
الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

المرفق جيم

قائمة الوثائق

التوزيع

COFI/2007/1	جدول الأعمال والجدول الزمني المؤقتان	(1)
COFI/2007/2	سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة	(2)
COFI/2007/3	إعادة تأهيل سبل المعيشة والنهوض بها في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان المتضررة من التسونامي في 2004	(2)
COFI/2007/4	قرارات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك	(2)
COFI/2007/5	قرارات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية	(2)
COFI/2007/6	القضايا الاجتماعية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم	(2)
COFI/2007/7	مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة الرصد والمراقبة والإشراف وتدابير دولة الميناء ووسائل أخرى	(2)
COFI/2007/8	تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، بما فيها مصايد البحار العميقة، وصون التنوع البيولوجي، والمخلفات البحرية، والمعدات المفقودة والمتروكة	(2)
COFI/2007/9	تدعيم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وأدائها، بما يشمل حصيلة اجتماع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة في 2007	(2)
COFI/2007/10	برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	(2)
COFI/2007Inf.1	قائمة الوثائق المؤقتة	(2)
COFI/2007Inf.2	قائمة المشتركين المؤقتة	(3)
COFI/2007Inf.3	بيان المدير العام	(3)
COFI/2007Inf.4	مشروع ملاحظات إرشادية بشأن بنود جدول الأعمال	(2)
COFI/2007Inf.5	تقرير الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا، 7-11 مارس/ آذار 2005	(3)
COFI/2007Inf.6	إنجازات البرنامج الرئيسي 2-3: مصايد الأسماك، 2004-2005	(3)
COFI/2007Inf.7	متابعة توصيات الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا، 7-11 مارس/آذار 2005	(3)
COFI/2007Inf.8	تقرير الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، سنتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا، 30 مايو/ أيار – 2 يونيو/ حزيران 2006	(3)
COFI/2007Inf.9	تقرير الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة	(3)

للجنة مصايد الأسماك، نيودلهي، الهند، 4-8 سبتمبر/أيلول 2006

COFI/2007Inf.10 موجز تقرير الدورة السادسة للجنة الاستشارية للبحوث السمكية، روما، 16-20 أكتوبر/ تشرين الأول 2006 (3)

COFI/2007Inf.11 تقرير عن متابعة الأعمال المتعلقة بصيانة السلاحف البحرية (3)

COFI/2007Inf.12 تقرير عن وضع سجل شامل لسفن الصيد (3)

COFI/2007Inf.13 تقرير المشاورة الفنية بشأن وضع خطوط توجيهية دولية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الداخلية الطبيعية، روما، إيطاليا، 23-26 مايو/ أيار 2006 (3)

COFI/2007Inf.14 بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء (3)